الأمم المتحدة

E/2013/NGO/44

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
19 April 2013
Arabic
Original: English

الدورة الموضوعية لعام ٢٠١٣

جنيف، ١-٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٣

الجزء الرفيع المستوى: الاستعراض الوزاري السنوي

بيان مقدم من الائتلاف الدولي للدعم باللاسلكي في حالات الطوارئ، وهو منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقّى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقاً للفقرتين ٣٠ و ٣١ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١.

060513 060513 13-30191X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

بيان

استضافت الأمم المتحدة مؤتمرا حول البيئة والتنمية في ريو دي جانيرو عام ١٩٩٢ ووضعت تصميما لمخطط من أجل التنمية المستدامة العالمية يُعرف باسم جدول أعمال القرن ٢١.

ولذلك، هيأ قيام الأمم المتحدة بتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ الساحة أمام التمكين للحكومات والناس في كل بلد من البلدان كي يتسنى لهم متابعة الطرق والوسائل الكفيلة بتحسين أسلوب حياتهم والتركيز عليها، والمحافظة في ذات الوقت على البيئة لضمان تحقيق التنمية المستدامة ليس فحسب للجيل الحاضر ولكن أيضا للأجيال المقبلة.

ورغم أن معظم البرامج الإنمائية ما زالت تقتصر على الاستدامة الاقتصادية والبيئية، أفضت أهداف الألفية للتنمية المستدامة التي وضعتها الأمم المتحدة إلى تحفيز حدوث عدد من التغييرات الإيجابية عن طريق الاستعانة بمبادئ توجيهية محددة من داخل مخطط جدول أعمال القرن ٢١، أملا في تهيئة الحوافز السليمة الكفيلة بتشجيع نمو الابتكار فيما بين سكان العالم، مع القيام في الوقت ذاته بتوفير سبل جديدة أمام التنمية المستدامة من خلال الاستفادة من الإمكانات الثقافية عالميا.

ولا ريب أن المقصد من إفشاء المعارف واعتماد وتطوير العلم والتكنولوجيا في شتى الدول المتقدمة النمو والنامية والأقل نموا في العالم هو التمكين لمعظم الحكومات والناس بتزويدهم بابتكارات جديدة وتصعيد الإمكانات الثقافية بغية تحقيق مستوى التنمية المستدامة الذي خططت له الأمم المتحدة.

وللوفاء بمعايير التنمية الاقتصادية العالمية، من الضروري أن يسهم كل من الحكومات والناس عالميا في تحقيق ثورة في عدد من العوامل التي ترهق كاهل الاقتصادات والسكان في العالم بالفقر والمشاق الصعبة، والتي تحدث أيضا تأثيرات مضرة بالبيئة.

وينبغي للحكومات أن تقيم الشراكات مع مواطنيها محليا وإقليميا ودوليا بهدف كفالة حرية حصول كل فرد على المعلومات والمعارف والتعليم، ليس فحسب من خلال المدارس والكليات والجامعات، وإنما أيضا عن طريق وسائط الإعلام، وبرامج تعليم البالغين، والمراكز المجتمعية، والنوادي، وغير ذلك من المحافل الاجتماعية. وينبغي أن يتاح للناس حرية الحركة عالميا بغية كفالة إعادة توزيع العلم والتكنولوجيا، وبل وحتى إعادة توزيع الثروة.

وينبغي للحكومات أن تحقق الأمن الغذائي لمواطنيها بتشجيعهم على أن يأكلوا مما يزرعونه، وأن تثبط التبديد بتشجيع تنمية الصناعات المترلية والتصنيع. وينبغي إيلاء الأولوية إلى توفير الرعاية الصحية لكل فرد وإمكانية الحصول على الأدوية التي لا غنى عنها.

ويتعين على الحكومات أن تواصل تطبيق برامجها في مجال الطاقة المتجددة وتوسيع نطاق تلك البرامج بقصد تخفيف حدة التغير في المناخ والحد من الفقر في الطاقة. إن استعمال مواردنا المائية والإيكولوجيه والمعدنية بطريقة رشيدة وزيادة الإنتاجية والنمو الاقتصادي هما عنصران يمثلان جزءا لا يتجزأ من تهيئة وظائف لائقة ماديا ومن بقاء الإنسان.

والهدف الأساسي الذي تتوخاه الأمم المتحدة هو تحفيز التنمية العالمية التي تفي باحتياجات الجيل الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على الوفاء باحتياجاتها الذاتية. ومن ثم، حددت المنظمة بوضوح أهدافها المتمثلة في تحقيق هذا الهدف وذلك من خلال تقرير لجنة برونتلاند، وأكدت أيضا أهمية التنمية المستدامة في المحافظة على الإنسان والبيئة على السواء والحاجة إلى تحقيق تلك التنمية.